

الطبقات العليا لكن يصح ان يقال ان في مصد حزباً وطنياً حقيقياً . وسيرد الكلام في المقالة التالية على العلاقة التي لهذا الموضوع بالجامعة الاسلامية التي هي الغرض الثالث من هذه المقالات والسبب الاول في كتابتها (ستأتي البقية)

الضرائب عدالتها وحيفها

بحث اقتصادي عمري

بقلم جناب نقولا افندي حداد الصيدلي القانوني (١)

كانت الضرائب في القديم تؤخذ من غلة الارض عشوراً ونحوها لان الزراعة كانت حينئذ اهم موارد الرزق واساس كل دخل تقريباً ولما نمت الصناعة والتجارة وصارتا بابين للدخل مهمين استنبط الحكام والساسة والمشترون رسوماً جديدة على المصنوعات والمتاجر كالرسوم الجمركية ونحوها ولكن بقيت الحكومات لتتوكل في جباية الضرائب بالاكثرت على غلة الارض ولم تنزل كذلك الى الآن في اكثر الممالك

ولما وفرت في العهد الاخير موارد الصناعة والتجارة والملاحة والصرافة وسائر الاعمال المالية وربت جداً على الموارد الزراعية تنبه علماء الاقتصاد وساسة الممالك الى ان القاء معظم الضرائب على عاتق الزراعة وحدها حيف بها واجحف بالزراع واصحاب العقار فنشأت

(١) حاشية من المجلة -- البحث في الضرائب وطرقها بحث من اهم المسائل الاجتماعية في هذا الزمان فان « الضريبة على اليراد او على الدخل » تشغل افكار الساسة في كل مكان . وهوذا البرلمان الفرنسي يستعد للبحث فيها وتقريرها تخفيفاً عن عائق الصغار وزيادة لدخل الحكومة من دخل الكبار زيادة لتتمكن بهما من انشاء المشروعات العمومية النافعة للشعب . ولما عاد المستر براين من سياحته في اوروبا في هذا العام اشار في خطبته المشهورة في نيويورك الى وجوب « ادخالها الى الولايات المتحدة » فعارضته الصحف بان هذه الضريبة « فكري اجنبي غريب عن اميركا » ولكن ذلك لا يمنع انها من اهم المسائل التي تساعد على حل المسألة الاجتماعية

مسألة عدالة الضرائب واصبحت موضوعاً مهماً لاجتثاث الاقتصاديين واشتغل كثيرون منهم في وضع نظم مختلفة لتوزيع الضرائب على عوانق الاهالي بحيث يتساوون جميعاً في ايفاء الحكومة الاموال اللازمة لسياسة البلاد وخدمة الشعب وحمايته وتدير شؤونه العمومية ولكي يتضح للقارئ الحيف الناجم عن القاء الضرائب على عاتق العقار وحده نضرب مثلاً : وراث كل من زيد وعمرو - قل - الف جنيه ذهباً اما زيد فاشتري بنقوده عقاراً للزراعة وجعل يستغله والحكومة تقاسمه جزءاً من غلته واما عمرو فجعل يتاجر بماله ويد الحكومة لا تصل الى فلس من ربحه اذ لا ضريبة على المتاجر ولا على مجرد الدخل . فلماذا تجبي الحكومة جزية من زيد ولا تجبي شيئاً من اخيه عمرو مع ان اصل ثروتهما واحد وكلاهما يثرانها في ظل حماية الحكومة ويتمتعان بخدمتها ونتيجة تديرانها العمومية

لذلك وضعت اكثر حكومات اوربا وغيرها مما حذت حذوها نظمات جديدة متنوعة للضرائب بحيث تشترك كل فئة من الاهالي على اختلاف اعمالها في ايفاء نصيب من الاموال الاميرية لكيلا يتحمل الزراع وحدهم هذا العبء . وقد اشار جناب اللورد كرومر في تقريره في هذا العام عن مالية مصر الى وجوب تعديل الضرائب المصرية في المستقبل على نحو ما جرت عليه حكومات اوربا وهالك نصه بهذا المعنى : -

« لا ادعي ان النظام المالي المصري كامل او قريب من الكمال بل فيه نقائص شتى يسهل اظهارها واشهرها ان عبء الضرائب واقع اكثره على الاطيان ولا يقع على اهل المدن (يريد بهم اصحاب المتاجر والصنائع والمروعات المالية المختلفة) قدر ما يجب . والمآمول اننا نتمكن من زيادة الاصلاح في المستقبل من هذا القبيل »

وقد اختلف الباحثون في عدالة الضرائب والمشتغلون في نظاماتها على القواعد الاساسية القومية التي تبني عليها تلك النظم فبعضهم رأى ان تؤخذ الضريبة من الثروة الحقيقية نفسها وبعضهم زعم ان تجبي من كل حسب قدرته وآخر ارتأى ان تضرب على الناس بنسبة تتمتعهم بحماية الحكومة وخدمتها وغيره ان تضرب بالنسبة الى دخلهم الى غير ذلك من الآراء المتضاربة . وعليه نلزم في هذه الرسالة بصفوة تلك الآراء حتى نهتدي الى اصولها

قاعدة آدم سميث وتفنيدها

واول من خاض عباب هذا الموضوع ملياً الاقتصادي الشهير آدم سميث ووضع له هذه القاعدة : -

« على رعايا الحكومة ان يدفعوا اكثر ما يمكنهم من دخلهم لعضدها جعلاً يناسب

طاقاتهم . اي ان يدفعوا لها على نسبة دخلهم الذي يتمتعون به تحت حمايتها»
ولكن المستر ووكر الاقتصادي الاميركي قال: «ان هذه القاعدة تخمل التنفيذ الشديد
وان تراءت لأول وهلة منصفة لان بين اجزائها تناقضاً بيناً . فما معنى قوله «تحت حمايتها»
فان كان الغرض منه ان تكون «حماية الحكومة» قياساً لما يجب على الرعايا ان يدفعوه لها
من الجزية فهو غير منطبق على القول الذي قبله لان الافراد الذين يجب عليهم ان يدفعوا
للحكومة جزية بنسبة ما يستفيدونه من حمايتها او بنسبة الخدمة التي تخدمهم الحكومة بها لا
تناسب بين طاقتهم وما يستفيدونه من الحماية المذكورة . فاكثر الناس احتياجاً الى خدم
الحكومة وحمايتها هم الفقراء والضعفاء من نساء واحداث وعجزة وسقاء وجهلاء ونحوهم واما
الغني فيقدر ان يحمي نفسه الى حد ويخفف عن عاتق الحكومة قسماً كبيراً من هذا الواجب .
وهو في مساعيه الى منافع الشخصية بعيد عن الخطر وفي مقامه يستخدم الآخرين لحمايته في
حين ان الضعفاء يتعذر عليهم ذلك او يستحيل

واذا كان مقدار انتفاع الافراد من حماية الحكومة وخدمها هو القياس الذي بحسبه
يجب المكوس فعلى الاغنى معدل من الجزية اقل لان ثروة الفرد كلما تمت كلفت حمايتها اقل بالنسبة
الى مقدارها والعكس بالعكس . فامهل على الحكومة ان تحمي ١٠٠ الف جنه في يد واحدة
من ان تهميها في عشرين يداً . والذي يتمتع بمقدار كبير من الحماية يجب ان يدفع ثمنها
بسر اقل كثمان البضائع التي تُشترى بالجملة . وزد على ذلك ان الحكومة تعاني في جمع
الرسوم من يد واحدة اقل مما تعانيه في جمعها عن ايد كثيرة

واظن ان المستر ووكر متطرف في هذا التنفيذ لما يتضح من مقابلة شعب منظم
الحكومة عادها بشعب مخنلها وخلومنها . فان الغني المستظل بظل حكومة ضعيفة مخنلة يضطر
ان يبذل كثيراً من ثروته لحمايتها في حين ان الغني المستظل بظل حكومة منظمة عادلة
تغنيه حكومته عن معظم تلك النفقات او كلها . وزد على ذلك ان الفقير ليس عنده ما
يستلزم الحماية كما عند الغني . ثم ان خدم الحكومة للغني اكثر منها للفقير فالحكومة تفتح
المدارس المجانية للاثنيين معاً . وفي حين انها تنشئ المجازر والعاجز والمستشفى للعليل الفقير
تمهد الشوارع لركبة الغني وتنشئ المتنزهات لتنزهه وتسهل طرق التجارة للتاجر الى غير ذلك
واذا انعمت النظر في اعمال الحكومة رأيت ان معظمها انفع لصحة الغني منه لمصلحة
الفقير ولهنائه . ولهذا تجد ان عامة الامم المتنبهة المتيقظة يذمرون كثيراً من حكوماتهم
الارستوقراطية اذ يرونها متعيزة الى الخاصة في جميع اعمالها وهذا هو السر في تقلص ظل

الاحكام الارستوقراطية وانبساط ظل الاحكام الديموقراطية بقدر ما تنقش ظلمات الجهالة عن عيون العامة

ولا ينكر ان الفقراء الضعفاء ينتفعون من خدم الحكومة وحمايتها اكثر من الاغنياء الاقوياء بالنسبة الى مقدار ثروة الفتيين وظاقتها على عضد الحكومة . هذا اذا كانت الحكومة ساهرة على راحة الشعب وهنائه . ولكني اظن ان هذا التفاوت النسبي زهيد جداً لا كما صورّه المسترووكر في تفنيده الآنف

ثم استرسل المسترووكر في تفنيده فبعد اذ خطأ جباية المكوس من الافراد بنسبة انتفاعهم من حماية الحكومة عاد الى تخطئة جبايتها بنسبة طاقتهم المالية فقال : « على اي قاعدة يجب ان يبنى نظام ضرب المكوس اعلى مقدار الانتفاع من الحماية ام على طاقة الافراد المالية ؟ . اي هل تجبي المكوس منهم بنسبة انتفاعهم من حماية الحكومة او بنسبة طاقتهم على الدفع ؟ فان وجب ان تجبي بحسب الامرين جميعاً فكيف يمكن توفيقهما معاً ؟

« اذا حذفنا من قاعدة المستر آدم سمت الفقرة الاخيرة « تحت حمايتها » لاعتبار انها مناقضة لمعنى ما قبلها وبقيت القاعدة هكذا : « على رعايا الحكومة ان يدفعوا اكثر ما يمكن من دخلهم لعضدها جعلاً يناسب طاقتهم اي ان يدفعوا لها على نسبة دخلهم الذي يتمتعون به . - فلا تزال نجد هذه القاعدة تحتل النقد

« هل يمكن ان تكون طاقة الاشخاص على دفع الرسوم للحكومة مناسبة لدخلهم دائماً ؟ هب ان رب اسرة يكسب في عامه ٥٠٠ جنيه فيعول زوجته واولاده باربع مئة جنيه منها وان رب اسرة اخرى مساوية لاسرة ذاك في كل احوالها يكسب في عامه ١٠٠٠ جنيه ويعول اسرته باربع مئة جنيه فقط فهل تعتبر طاقة الاول على دفع الجزية للحكومة كنصف طاقة الثاني في حين ان ما وفره من دخله السنوي لا يتجاوز سدس ما وفره الثاني ؟ طبعاً لا . فاذا الطاقة على الدفع لا تصح قاعدة لضرب الضرائب بحسب قصد المستر سمت

« واذا حذفنا ايضاً من قاعدته الفقرة الاخرى الاخيرة وهي : « اي ان يدفعوا لها على نسبة دخلهم الذي يتمتعون به » وبقيت القاعدة هكذا : « على رعايا الحكومة ان يدفعوا اكثر ما يمكن من دخلهم لعضدها جعلاً يناسب طاقتهم » بقي ثم محل للنظر لان القاعدة المذكورة وان خلت من التناقض لا تحل العقدة الصعبة التي في ضرب الضرائب وسيرى القارىء في ما يلي ان الطاقة لا يجوز ان تكون قاعدة لنظام الضرائب

(ستأتي البقية)